



دار المنظومة

DAR ALMANDUMAH

الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي وحقوق الإنسان : تكامل أم تضاد ؟
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	المشاط، عبدالمنعم
المجلد/العدد:	مج 4 , ع 16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	شتاء
الصفحات:	19 - 39
رقم MD:	14294
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	حقوق الإنسان، الأمن القومي، الأحوال الاجتماعية، الأحوال الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، الرفاهية ، المساواة، الجيوش، الانقلابات العسكرية، الديمقراطية، الديكتاتورية، أنظمة الحكم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/14294

بحوث ودراسات

الأمن القومي وحقوق الإنسان :
تكامل أم تضاد؟

١ - تقديم :

لا يخامرني أدنى شك في أنه إذا وقعت عينا أحد أنصار النظرية التقليدية للأمن القومي على عنوان هذه الدراسة. فلن يصدق عينيه، وربما يتفق معه - إلى حد ما - العسكريون، وكلتا الطائفتين تعتقدان في المفهوم التقليدي الاستراتيجي للأمن القومي، وتغضان البصر تماماً عن المضمون الاجتماعي الأشمل للأمن القومي والذي يتخطى مجرد الدفاع أو الاستعداد العسكري للجيوش.

وتقدم الرؤية التقليدية للأمن القومي على اعتباره مسألة استراتيجية عسكرية - تدخل في إطار مسائل الردع والردع المضاد، والقدرة التدميرية المتبادلة أو المتبادلة المؤكدة أو كليهما وهكذا تقدم هذه الرؤية مفهوماً أحادياً للأمن القومي، لا صلة له بالإنسان إلا فيما يتعلق بالتدريب والروح المعنوية والولاء والطاعة، وكلها قيم يتعين على النظام السياسي أن يغرسها في نفوس مواطنيه تحسباً للمواجهة مع أعداء الوطن وأعداء النظام.

الدكتور
عبد المنعم المشاط*

وإذا تعمقنا أكثر في فهم هذه الرؤية، فإنه يمكن أن نلمس، الاغفال الشديد لكل ما يتعلق بحريات الإنسان وحقوقه الأساسية، ليس فقط على اعتبار أنه لا علاقة بينها وبين الأمن القومي، وإنما لأن كلاً منهما يناقض الآخر^(١)، ولقد حاول بعض المفكرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التنبيه إلى هذا الفصل التعسفي بين الأمن القومي والحريات الفردية، وإلى خطأ النظرة إليهما كأمرين متضادين داخل النظم السياسية^(٢) هذه الرؤى، لابد أن تدفعنا إلى ضرورة بحث العلاقة بين الأمن القومي كهدف أسمى للنظم السياسية المعاصرة وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كالالتزام أصيل لا مناص أمام النظم السياسية من احترامه وإعلائه، ونحن لا نتردد في التأكيد على طبيعة العلاقة الجدلية بين الأمن القومي من ناحية، وحقوق الإنسان من ناحية أخرى، بمعنى أن النظام السياسي لا يمكن أن يكون آمناً دون تأمين حقوق الإنسان، كما أن حقوق الإنسان لا تتواجد كاملة إلا في مجتمع استطاع تحقيق أمنه القومي.

فروض الدراسة :

نحن ننطلق في هذه الدراسة من افتراض مؤداه أن الأمن القومي للدولة المعاصرة لا يتحقق إلا من خلال احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويترتب على هذا الافتراض عدة نتائج يمكن صياغتها في شكل افتراضات فرعية :

١ - إن هناك علاقة ارتباطية بين مفهوم الأمن القومي المعاصر، وبين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن هذه العلاقة ليست علاقة السبب بالنتيجة، ولكنها علاقة جدلية تكاملية، حين تصير حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحدة من المتغيرات التي لا يستقيم مفهوم الأمن القومي بدونها.

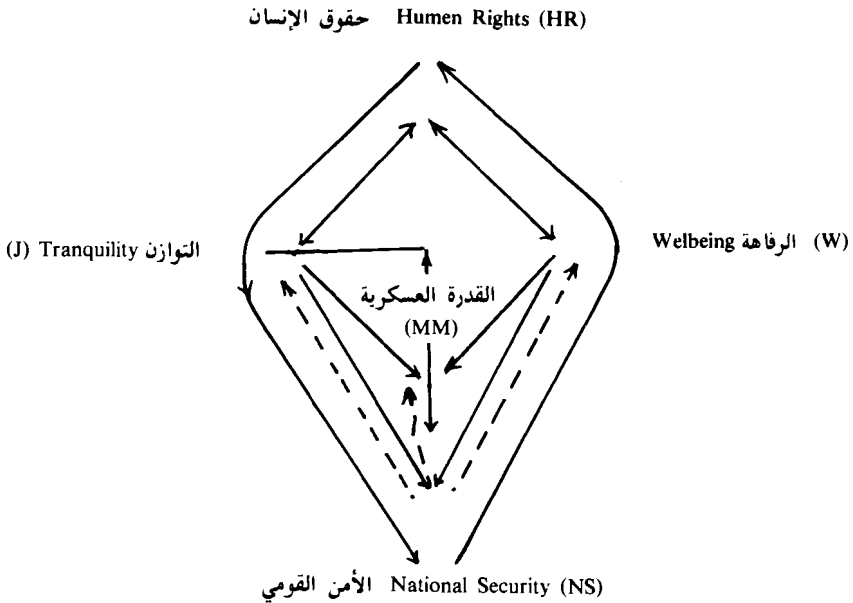
٢ - إن الدول التي استطاعت أن تصل إلى درجة أعلى من احترام حقوق الإنسان هي الدول التي استطاعت أن تحقق مستوى أعلى من الأمن القومي، وهكذا فإن قياس مستوى الأمن القومي يفيد عند التعرف على مدى احترام حقوق الإنسان.

٣ - لا يوجد ما يمكن أن نطلق عليه المستوى الثاني للأمن القومي (Optimal) ، كما لا يوجد مستوى مثالي لمدى احترام حقوق الإنسان، من ثم فإن الحديث عن نموذج أعلى يجب الوصول إليه بالنسبة للمفهومين هو حديث غير دقيق، بل وغير صحيح، فالأمن القومي مسألة نسبية لأنه يتعلق بمدى قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الوقائع الفردية للعنف وإنما الطبيعة المركبة والحادة للعنف بشقيه المادي والبنائي^(٣)، كما أن حقوق الإنسان لا تعدو أن تكون الحقوق الطبيعية التي ولد بها الإنسان سواء الحق في الحياة أو الحرية أو السلامة الشخصية^(٤) ويتفاوت فهم هذه الحقوق من مجتمع لآخر.

٤ - وهكذا يختلف مستوى الأمن القومي، ومدى الالتزام بحقوق الإنسان من مجتمع لآخر، وترتيباً على ذلك يختلف الإحساس بالأمن بين مختلف المجتمعات بل وحتى بين تلك التي تشابه ظروفها نظراً لوجود مكون ذاتي للأمن (Subjective) لا يمكن قياسه، كما أنه قد توجد تشريعات تعلي من احترام حقوق الإنسان، ومع ذلك تتعدد مظاهر خرقها وعدم احترامها.

إن ذلك لا يدفعنا بطبيعة الحال إلى الاستنتاج بأنه من الصعب الوصول إلى نظرية عامة للأمن القومي، أو التوصل إلى معايير مجردة لحقوق الإنسان، وإنما قصدت مما سبق التأكيد على أنه في النظام الدولي المعاصر وهو النظام الذي تشكل الدولة صاحبة السيادة الفاعل الرئيسي فيه، تختلف سياسات الأمن القومي بين الدول بصورة تدعم سيادتها في علاقتها بالدول الأخرى، وفي علاقتها بمواطنيها أيضاً، ولهذا فإن محاولة الربط بين الأمن القومي وحقوق الإنسان هي محاولة محفوفة بالمخاطر من وجهة نظر الدولة القومية.

- ١ - لا شك أن دراسة العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي وحقوق الإنسان تقتضي إجراء بعض الاختبارات الكمية باستخدام المؤشرات المتوافرة لكل من المفهومين، ونظراً للصعوبات العملية التي نواجهها بهذا الخصوص سواء فيما يتعلق بوفرة البيانات، أو بنوع المعلومات المتخصصة أو البيانات الدورية طويلة المدى (١٠ سنوات فأكثر)، سوف نعتمد على دراستنا السابقة في هذا المجال، بغرض التثبت فقط من اتجاه العلاقة بين المفهومين، تاركين إجراء اختبارات كمية أكثر حداثة للمستقبل^(٥).
- ٢ - في تحليل العلاقة التكاملية الجدلية بين مفهومي الأمن القومي وحقوق الإنسان سوف نعتمد على النموذج التالي :



مؤدى ذلك أن الأمن القومي يتحقق بالتفاعل بين حقوق الإنسان (معرّفة بمتغيري الرفاهة والتوازن) والقدرة العسكرية (MM) Military Might ، كما أنه حينما يتحقق يعكس أثره الإيجابي عليهما بطريق عملية التغذية المرتدة. وهكذا فإن :

$$Ns = f (HR + MM)$$

$$HR = f (w + T)$$

حيث أن

وتبدو أهمية الطرح السابق في أن حقوق الإنسان لم تعد تقتصر على وثائق واتفاقيات وعلى رأسها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان^(٦)، ولكنها صارت سياسات Policies وبرامج عملية تضطلع بها الحكومات، وبسهل التعرف عليها من خلال رصد سلوك الدولة في الخارج والداخل تجاه مواطنيها بصورة خاصة، وتجاه الآخرين بصورة عامة.

٣ - يتروى على ما سبق، أن مستوى الأمن يتحدد بمستوى التوازن والرفاهة، والقدرة العسكرية، كما أن درجة الانكشافية أو التعرض للخطر Vulnerability تتحدد أيضاً بمدى تلكؤ الدولة في تحقيق تقدم للمتغيرات الثلاثة آنفة الذكر. وهكذا فكما أنه بالخيز وحده لا يحيا الإنسان (أي الرفاهة)، وإنما يحتاج إلى حقوق أوسع

(التوازن)، فإنه بالقدرة العسكرية وحدها لا تصير الدول آمنة.

وإذا كان البعض قد غالى في التركيز على القدرات العسكرية للدول كمتغير أهم في تحقيق أمنها، فيمكن فهم ذلك بالنظر إلى أمرين:

الأول: إن النظام الدولي الراهن هو نظام تحكمه القوة، فالدولة تسعى إلى القوة لفرض إرادتها بالقوة، والقوة العسكرية تنبؤ المكانة العليا على كافة أشكال القوة الأخرى من اقتصادية وسياسية ودبلوماسية وسكانية، فلا لوم إذن على هؤلاء المفكرين وبخاصة من ينتمي منهم إلى المدرسة التقليدية في العلاقات الدولية والذين تتلمذوا على يد مورر جنتاو، وبنبور، ونسبيكمان وغيرهم ممن يشكلون تيار الواقعية السياسية.

الثاني: إن القوة العسكرية وحدها تستطيع أن تحقق الردع، والردع يقيم ما يمكن أن نسميه الاستقرار الاستراتيجي Strategie Stability بين الدول، وهو الاستقرار الذي يحافظ على النظام والاستقرار الداخلي، فهناك عدد محدود من الجمعيات العلمية السياسية التي تبحث في دعم هذه الحقوق وإظهار تكاملها في أية نظرية للأمن القومي، وعلى رأسها الجمعية الدولية لبحوث السلام International Peace Research Association، ومعهد النظام الدولي Institute of World Order وجمعية السلام الدولية (International) Peace Society، ولعل أهم مجلة دولية في هذا الصدد بالإضافة إلى مطبوعات الجمعيات المذكورة مجلة بحوث السلام Journal of Pence Research. وقد تحضت جهود هؤلاء جميعاً في تحويل الانتباه في دراسات الأمن القومي من المفاهيم الاستراتيجية والعسكرية إلى المفاهيم الاجتماعية والإنسانية، وبدأ تداول مفهوم حديث - وإن كان على استحياء وتمهل وهو مفهوم أمن الشعوب People's Security كبديل للأمن القومي.

ومع ذلك، فلا بد أن أشير إلى الكتابات المبكرة للبروفسور هارولد لاسويل H. Lasswell، والتي نبه فيها إلى خطورة حقل الدراسة الجديد المعنى بالأمن القومي، والذي يأتي على حساب الحرية الفردية وما يرتبط من حقوق إنسانية أخرى^(٧).

٤ - حقوق الإنسان كمتغيرات للأمن القومي:

تصدرت العلاقة بين حقوق الإنسان والأمن القومي كتابات العديد من المفكرين تحت مسميات مختلفة، إذ يرى روميل أستاذ العلوم السياسية بهاواي أن أحد الجوانب المحيرة في دراسات الأمن القومي وسياساته تكمن في السؤال التالي: ما هو المقدار الذي ينبغي التضحية به [لاحظ كلمة التضحية به] من النظام Order في سبيل تحقيق العدالة Justice (أي الحرية، والمساواة، والرخاء)، وما هو مقدار القوة (أي السلطة أو الإكراه) اللازمة من أجل ضمان التقسيم الملأئم بين كل من النظام والعدالة؟^(٨).

وفي محاولة الإجابة على هذه التساؤلات، ميز هارولد لاسويل بين النظام الاستبدادي من ناحية والنظام الديمقراطي من ناحية أخرى، فالنظام الأول تسوده سمة العدوانية كما ينسئ له حماية ذاته، ولهذا يحاول توجيه مظالم الجماهير إلى أعداء خارجيين^(٩)، ويتفق لاسويل في ذلك مع ماكيافيلي الذي نصح أميره بخلق عداوات خارجية في حالة شعوره بفقدان التأييد الداخلي أو نقص الإجماع القومي، أو ظهور منافسين له على السلطة^(١٠).

أما في النظام الديمقراطي فيتمثل الخطر في المغالاة في تخصيص الموارد من أجل تسليح واسع النطاق، أو القيام ببرامج دفاعية لا عازة لها، هذه المغالاة تقود - في رأي لاسويل - إلى ظهور الدولة البوليسية Garrison-State، وهي الدولة التي يسودها المتخصصون في العنف من عسكر وبوليس^(١١). ويزداد دور هؤلاء كلما توارى دور الجماعات السياسية والاجتماعية الأخرى في المجتمع خاصة الجماعات ذات المهارات والخبرات العالية من الفنيين والتكنولوجيا.

وذكرنا هذا التمييز، بالتمييز الذي أجراه هوبرت سبنسر بين المجتمعات العسكرية أو المجتمعات المحاربة

Militant من ناحية، والمجتمعات الصناعية Industrial من ناحية أخرى. إذ تتميز الأولى بسيادة أنشطة الدفاع والهجوم (أي شئون الحرب). بينما تتميز الثانية بانتشار أنشطة الإعاشة^(١١). أما إذا تحول المجتمع الصناعي إلى دولة بوليسية فلا بد أن يسيطر عليه المحاربون.

ولا شك أن سيطرة العسكر والبوليس على المجتمع تقود إلى خلق «العقل العسكري» وما يرتبط به من توجيه للمجتمع نحو الاستعداد الدائم للتورط في الحرب، وتنسم الدولة التي يسيطر عليها هذا العقل بعدة سمات أهمها:

١ - هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين سيطرة المحاربين من ناحية، وتدني مستوى التقدم والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وأحياناً يتم النمو الاقتصادي على حساب التخلف الساسي.

٢ - تستند الصفوة الحاكمة إلى القمع واسع النطاق. كلما اعتقدت أنه مفيد في ضمان سيطرتهم على النظام السياسي.

٣ - ترى الصفوة أن قدرتها على الاحتفاظ بالقوة والسلطة يعتمد على قدرتها ورغبتها في منع التحديات الداخلية والخارجية^(١٢).

وسوف نرى فيما بعد كيف أن المعالاة في عسكرة المجتمع بحجة تحقيق الأمن القومي من شأنه أن يصعد من حدة الظروف الملائمة لخلق مزيد من عدم المساواة، والتحول إلى النظم السلطوية، هذا فضلاً عن زيادة حدة عدم الاستقرار السياسي.

وإذا كانت متغيرات الأمن القومي تكمن في الرفاهية والتوازن والقدرة العسكرية لصار من الضروري أن نبحث في علاقة المتغيرين الأول والثاني بحقوق الإنسان، وقبل أن نقوم بذلك دعنا نحدد أولاً المقصود بكل من التوازن والرفاهة، والبحث في مؤشرات كل منهما:

أولاً: التوازن (Tranquility) (الحقوق المدنية والسياسية):

يقصد بالتوازن حالة الانسجام الداخلي والخارجي، حين تصير عملية الإجماع القومي عملية مزدوجة، حيث يعني التوازن من الناحية الإجراءية تحقيق أكبر قدر من التعاون الداخلي والدولي، وتصير قدرة الدولة على تحقيق التماسك الداخلي والتعاون الدولي إحدى جوانب التوازن، ومن ناحية أخرى، قد تنخرط الدولة في بعض جوانب الصراع الداخلي أو الخارجي. ويصبح التوازن هو السلوك الخارجي والداخلي للدولة الذي يعكس التماسك الداخلي والتعاون الدولي مطروحاً منهما الصراع الداخلي والخارجي^(١٣).

ولا شك أن المستوى العالي من التوازن يعني أن المجتمع قد استطاع أن يطوق كافة أشكال الصراع التي تواجهه سواء كان مصدرها البنيان الداخلي، أم سلوك الدول الأخرى، وعلى الجانب الآخر، فإن المستوى المتدني من التوازن يعني أن قدرة المجتمع على تطويق وإدارة الصراع محدودة، وأن مواطنيه يعانون من كافة مظاهر الخوف وعدم الأمن.

وهكذا يصير للتوازن بعدان: بعد خارجي دولي، وبعد آخر داخلي اجتماعي. والتفاعلات التي تتم داخل كل من هذين البعدين إما أن تكون تفاعلات تعاون أو تفاعلات صراع، كما أن جانباً من هذه التفاعلات قد يكون موجهاً من أو إلى الدول، وجزء آخر منها قد يتعلق بالأفراد والمواطنين، وهذا ما يهمننا. ويمثل الجدول التالي خلاصة التفاعلات التي تتعلق بالإنسان على محوري الصراع والتعاون (جدول رقم ١) وعلى الرغم من أن هذا المقياس لم يذكر صراحة مصطلح حقوق الإنسان. إلا أن الوقائع والتفاعلات التي يقوم بعرضها والاستناد عليها تتعلق بحقوق الإنسان وحياته الأساسية، كما تتناول كذلك - وإلى حد ما - العوامل البنائية التي قد يتمخض عنها احترام أو انتهاك حقوق الإنسان. ولا يقصد من وراء هذا المقياس الإعلاء من حقوق الإنسان بقصد زيادة احترامها، وإنما القصد الحقيقي يتمثل في البحث عن أكثر الطرق فاعلية في تحقيق التوازن الداخلي، وذلك بزيادة دور الدولة في مجال تحقيق مصالح الأفراد على اختلافها.

بحوث ودراسات

جدول رقم (٤)

أهم التفاعلات الداخلية المتعلقة بالمواطن (مرتبة تنازلياً)^(١٥)

محور التعاون (التماسك)	محور الصراع (التنافر)
١ - تأمين الحاجات الأساسية، والحد من الجهل والمرض.	١ - تعذيب المسجونين السياسيين، وانتشار الاغتيالات السياسية.
٢ - المبادرة ببرامج رفاهية واسعة النطاق.	٢ - تصاعد عمليات العنف والعنف المضاد لأسباب سياسية.
٣ - تحسين عمليات توزيع المواد.	٣ - وقف الحياة النيابية وإعلان الأحكام العرفية وفرض حظر التجول.
٤ - التوسع في حق الانتخاب العام، وحماية حقوق الأقليات.	٤ - فرض الرقابة خاصة العسكرية منها.
٥ - التوسع في منح الحقوق الدستورية بما في ذلك حق الانتخاب.	٥ - خرق وإهدار حقوق الفرد وحقوق الأقليات.
٦ - الدخول في برامج إصلاح زراعي وتوزيع الأراضي.	٦ - شيوع ظاهرة الاعتقالات الجماهيرية، وانتشار الاضطرابات والعصيان.
٧ - المساواة في دفع الضرائب.	٧ - إغلاق الجامعات والمدارس ومنع الاجتماعات لأسباب سياسية.
٨ - السماح بتشكيل الاتحادات والنقابات.	٨ - اعتقال قيادات المعارضة، أو تجميد حسابات المعارضين ومصادرة الممتلكات.
٩ - السماح للمعارضة بالمشاركة في حياة وتوسعات المجتمع.	٩ - فرض قيود على حق التنقل، ووقف برامج الرفاهة والمساعدات الاجتماعية.
١٠ - ضمان حرية التنقل، وسرعة الحراك الاجتماعي.	١٠ - اللجوء إلى التهديد بالاضراب أو القيام به فعلاً.
١١ - إجراء إصلاحات سياسية بما في ذلك التخلص من المسؤولين الذين أهدروا حقوق الإنسان.	١١ - عدم استقرار الحكومة واستقالة العديد من المسؤولين أو إقالتهم نتيجة شيوع مشكلات سياسية عديدة.

ويوضح الجدول السابق قائمة بالحقوق السياسية والاقتصادية، وبعض الأفعال والسياسات من جانب الدولة والأفراد على السواء. وإذا كان العنف يولد العنف، فإن قيام جهاز الدولة بأي من الأفعال الواردة في الجانب الأيسر من الجدول لا يبد وأنه تولد ردود فعل عنيفة من جانب المواطنين مما قد يستدعي استخدام أدوات الضبط الاجتماعي كالجيش والبوليس، والتضييق على حقوق المواطنين.

وفي المقابل، فإن الشرعية تخلق الولاء والدعم والمساندة، وتقود إلى مزيد من التماسك والاجتماع الداخلي، ولهذا فإن سياسات الدولة الواردة في الجانب الأيمن من الجدول تقود - بلا شك - إلى درجة أعلى من الولاء السياسي والتأييد: نظراً لما تتصف به من عدالة وإنصاف.

ويجب أن ننبه إلى أن الجانب الأيمن من الجدول ليس هو النقيض الموضوعي للجانب الأيسر، ومن ناحية أخرى، فإن الدولة قد تتبع بعض السياسات الواردة في الجانب الأيمن، وبعض السياسات الواردة في الجانب الأيسر، وتكون العبرة بالنتيجة النهائية لسياسات الدولة، والسلوك النهائي المترتب عليها، ومن جانب ثالث،

بحوث ودراسات

فإن بعض المجتمعات قد تتميز بشيوع التوازن المؤقت وذلك بوجود نوع من التماسك الإكراهي نتيجة استخدام وسائل القمع والتخويف. ومن هنا تبرز أهمية رصد تفاعلات الدولة مع الفرد، وفهم سياساتها نحوه.

ثانياً: الرفاهة Well-Being : (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) :

ويقصد بها القدرة على توفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتحقيق السعادة والحياة الرغدة^(١١)، وكما يتسنى للدولة تحقيق ذلك، عليها أن تتبنى بعض السياسات التي تتعلق بإعادة توزيع الموارد السياسية والاقتصادية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من النظام السياسي، ويترتب على تلك السياسات زيادة احتمالات تحسن الظروف المادية والنفسية للحياة.

من جانب آخر، فإن تضييق قاعدة المستفيدين من النظام السياسي لأسباب عرقية أو لغوية أو أيديولوجية أو مهنية من شأنه أن يؤدي إلى تدهور مستوى الرفاهة داخل الدولة لأنه يعكس سياسات تمييز داخلي لا أساس لها. يضاف إلى ذلك أنه لكي تحقق الدولة درجة أعلى من الرضا العام عن سياساتها ينبغي عليها أن تزيد من سياسات الرفاهة بها بصورة تؤدي إلى إشباع حاجات وتوقعات مواطنيها، وترتيباً على ذلك، يرتبط الأمن القومي بمدى قدرة الدولة على تحقيق الرفاهة لمواطنيها ليس فقط بمعنى الإشباع المادي، وإنما أيضاً الإشباع السياسي.

وتأكيداً لما سبق، فإنه ينبغي على الدولة أن تسعى نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام الداخلي بين أعضاء المجتمع دون السماح بوجود علاقات سيطرة داخلية سواء من جانب الدولة أو أية جماعة أخرى، ذلك لأن علاقات السيطرة الداخلية لا تقل عن علاقات السيطرة الخارجية فيما يتعلق بأثرها في خلق روابط استعمارية، وإن كانت علاقات استعمارية داخلية وعلاقات استعمارية خارجية على التوالي^(١٢)، ويترتب على ذلك، ضرورة تحقيق انسجام في المصالح، والتوفيق بين المتعارض منها، حتى يمكن تجنب الصراع الداخلي، وفي هذا الصدد يرى روبرت داهل: بأن جوهر الحقيقة يكمن في الافتراض المزدوج بأن التباينات الاقتصادية والاجتماعية ترتبط بالاختلافات في مقدار العوائد والحرمان في نفس الوقت، وفي مقدار المزايا النسبية والخسارة النسبية، وإن هذه الاختلافات في العوائد والحرمان، تدفع إلى التماسك بين أولئك المتشابهين اجتماعياً، وإلى الصراع بين أولئك المختلفين اجتماعياً^(١٣).

وإذا كان التماسك شرطاً ضرورياً للإجماع القومي، فإن الصراع هو الوجه الآخر لغياب الأمن، كما أن ترسيخ التماسك، وتقليل الصراع يرتبطان أولاً وقبل كل شيء بدرجة الإشباع المادي والسياسي [وليس المادي فقط] التي تتحقق عبر سياسات النظام السياسي، يضاف إلى ذلك أن هذا الإشباع بشقيه المادي والسياسي أو بعبارة أخرى المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والحقوق المدنية والسياسية من ناحية أخرى، لا يتحقق إلا في بيئة ديمقراطية، وفي بيئة يقل فيها الدور المسيطر لجهاز الدولة State Apparaters سواء تمثل ذلك في رأسمالية الدولة (وليس مجرد الطبقة الرأسمالية)، أو في الأيديولوجية الرسمية للدولة التي يفرضها الحزب أو التنظيم أو الجهاز المنفرد عن الدولة.

وحري بنا أن نضيف بأن أحد شروط تحقيق الإشباع آنف الذكر يتمثل في المساواة بين المواطنين كافة، بصرف النظر عن بعض مظاهر عدم المساواة الطبيعية بين الأفراد، ونشهد هنا بما ذكره روسو بأنه لا يمكن الاستناد إلى مظاهر عدم المساواة الطبيعية لتبرير عدم المساواة السياسية والأخلاقية، ويضيف بأن مثل هذا التبرير لا يوجد إلا في علاقة السيد بالعبيد، وهي العلاقة التي اعترض عليها روسو^(١٤)، ولقد طور ماركس وانجلز رأي روسو حينما ذكروا في «الأيديولوجية الألمانية The German Ideology ضرورة تحقيق «التضامن اللازم للتنمية الحرة للجميع»، ورأى كل من العالمين بأن هذا المبدأ لا غنى عنه من أجل تحويل «مبدأ الحب The Principle of Love of Love من الأنا إلى خدمة الحاجات الجماعية»^(١٥).

نالتاً : القدرات العسكرية : بين الضرورات الدفاعية وخرق حقوق الإنسان :

يسود الإجماع بين جمهوره المتخصصين في دراسات الأمن القومي حول حقيقة أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن في النظام الدولي الراهن دون توافر قدرات عسكرية فعالة تستخدم في ردع العدوان، وردّه إن وقع، وتستند هذه القدرات إلى عدد القوات المسلحة، ومدى ما لديها من أسلحة، ودرجة تدريبها ومعرفتها بوسائل القتال الحديثة، ومستوى تقدمها التكنولوجي، ومدى تنظيمها، وتفهمها للعقيدة القتالية التي تؤمن بها وتعتنقها، ومدى التفرع المهني والحياد السياسي، هذا فضلاً عن طبيعة العلاقات التي تربط بينها وبين الدول الأجنبية خصوصاً تلك المصدرة للسلاح، والذي يرتبط تصديره في الأغلب الأعم بشروط سياسية معلنة أو ضمنية، ولهذا تتوقف القدرات العسكرية أيضاً على مدى إمكانية تصنيع السلاح محلياً أو إقليمياً حسب المستوى الذي يمكن الحديث عنه (قطر واحد، أم إقليم بكامله كالوطن العربي مثلاً).

بيد أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فالمغلاة في الإعداد العسكري، قد يؤدي - كما رأى لاسويل - إلى التحول إلى دولة بوليسية يحكمها العسكريون، حيث يتم إهدار حقوق المواطن نظراً لتكرارية الإلتجاء إلى القوة بما في ذلك القوة المادية الإكراهية لإخضاع الأفراد بقصد إقامة النظام وتحقيق الأمن Order and Security أو كما رأى يارجن من قبل حيث يقود التركيز على المؤسسة العسكرية إلى خلق دولة الأمن.. وهي الدولة التي لا تقدم على الإقناع.

ولم يكن موقف العلماء المحدثين مختلفاً عن علماء السياسة وفلاسفتها الأولين، فها هو أفلاطون ينظر نظرة دونية إلى الدول التي يستند فيها الحكم إلى القوة (أي الجيوش)، والثروة، والعدد، أو الكاريزما، لأنها دولة كما رأى ميكافيلي فاسدة حيث تسودها كل صور العنف وعدم المساواة في الثروة، والقوة. وتحطم السلام والعدل، وتفجر الطموحات غير الشرعية والتجزئة، وعدم الولاء وعدم الأمانة، واحتقار الدين^(٢١). وترتب على هذا التحيز إلى المؤسسة العسكرية في الإعداد والبناء نتائج سلبية عديدة نذكر منها :

١ - تضيق فرص الرفاهة (إهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) :

تنص المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «بحق كل فرد في المجتمع بشروط عمل صالحة وعادلة»^(٢٢)، وتضيف المادة الحادية عشرة ما يلي : «تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن، كذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة»^(٢٣)، كما تنص المادة الثانية عشرة على أن «تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في المجتمع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية»^(٢٤)، وتضيف المادة الثالثة عشر بأن «تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في التعليم، وهي تتفق على أن توجه التعليم نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية وللإحساس بكرامتها وأن تزيد من قوة الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية»^(٢٥)، وعلى الرغم من ذلك، فإنه بالنظر إلى الجدول رقم ٢ يمكن أن نلاحظ ما يلي :

بلايين الدولارات	بلايين الدولارات		صادرات السلاح	واردات السلاح		القوات المسلحة لكل ألف مواطن	القوات المسلحة كسبة من الناتج القومي		الاتفاق العسكري كسبة من القومي		الاتفاق على الصحة كسبة من الناتج القومي		بلايين الدولارات
	١٩٦٩	١٩٧٨		١٩٦٩	١٩٧٨		١٩٦٩	١٩٧٨	١٩٦٩	١٩٧٨	١٩٦٩	١٩٧٨	
العالم	٤٤٦,٧	٣٨٢,٤	١٩١٧٧	١٢٣٩	٤٣٥	٢٦٦٦٩	٦,٢	٧	٦,٧	٥,٤	٣	٢(١)	٤,٨
الدول المتقدمة	٣١٤,٧	٣٢٠,٤	١٩٣٣٩	٩٣٠	٣٦٠	١,٧٥٥	١٠,١	١٢	٦,٨	٥,٣	٣,٦	٢,٣	٥,١
الدول النامية	١٠,٢	٦٣	٨٣٧	٣٠٨	٩٣	١٥٨٨٤	٤,٩	٥,١	٦	٥,٥	١,٢	١,٢	٣,٣
إفريقيا	٦,٦	٤,٦	٤١	٥٢	٧١	١٣٣٥	٣,٣	٢,٣	٣,٣	٣,١	١,١	١,١	٣,٨
شرق آسيا	٥١,٦	٣٧,٧	٢٤٣	١٤٢	٥٣	٨٢٣٤	٥,٤	٥,١	٥,١	٣,٩	٠,٥	٠,٥	٣,٦
أوروبا (الناو)	٦٤,١	٥١	٣٨٦	١٥١	١٧٢	٢٢٤٦	٨,٧	١٠,٣	٣,٩	٣,٦	٢,٤	٢,٤	٤,٦
أوروبا (بارسو)	١٦٧,١	١٢٥,٥	٧٩٣	١١١	٤٢	٦٦٢٢	١٦,٧	١٥,٨	١٢,١	١٠,٨	٢,٥	٢,٥	٤,١
أمريكا اللاتينية	٦,٩	٤,٥	٤٠٠	٦٢	٢٣	١١١	٤,٤	٤,١	١,٧	١,٦	٠,٧	٠,٧	٤,٨
الشرق الأوسط	٣,٣	١٠	٢٢٣	٧٣	١١	٤٦٦	١١,٩	٩,٤	٩,٨	٣,٤	١,٥	١,١	٣,٩
أمريكا الشمالية	١٠٥	١٣٥,٦	٦٠١٠	٢١٣	٨٥	٢١٨٠	٩	١٥,٩	٨,٢	٤,٨	٣,٧	٢,٧	٦,٥
الأوقيانوسية	٣	٣,١	١٦	١٨	٩	٨٧	٤,٢	٦,٣	٣,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٤,٠
جنوب آسيا	٤,٥	٣	٣٧	١٣	٦	٢١٠٢	٢,٤	٣,٢	٣,٣	٣,٣	١,٠	٠,٨	٢,٥
الأوبك	١٨٦	١٠,٢	٥٥	٩٣	٣١	١٢٤٧	٧,٥	٤,١	٦	٧,٩	١,١	١,١	٤

(أ) إن الإنفاق على الجيوش على مستوى العالم كله أعلى بكثير من الإنفاق على الصحة والتعليم، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من الموارد المتاحة لخدمات الدولة، ومع ذلك فإن الدول المتقدمة تختلف في هذا الشأن عن الدول النامية، فبينما يقل الإنفاق على الصحة والتعليم (مجتمعيين) كنسبة من الناتج القومي، عن الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي ٤,٨٪ إلى ٥,٥٪ على التوالي في الدول النامية، نجد أن الإنفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الناتج القومي (مجتمعيين أكبر من الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي أي ٩,٤٪ إلى ٥,٣٪ في الدول المتقدمة، هذا على الرغم من أن الدول النامية أكثر احتياجاً إلى تنمية خدمات التعليم والرعاية الصحية.

(ب) ويسوء الوضع بصورة أكبر في بعض مناطق العالم مثل أوروبا الشرقية والشرق الأوسط والدول الأعضاء في منظمة الأوبك، إذ تبلغ نسبة الإنفاق على الجيوش كنسبة من الناتج القومي في هذه المناطق ١٠,٨٪، ١٣,٤٪، ٧,٩٪ على التوالي، بينما تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم والصحة (مجتمعيين) لعام ١٩٧٨ وكنسبة من الناتج القومي حوالي ٦,٨٪، ٧,٤٪، ٦,٢٪ على التوالي. ولا شك أن أسوأ المناطق على الإطلاق هي منطقة الشرق الأوسط، إذ تبلغ نسبة الإنفاق العسكري حوالي ضعف نفقات الحكومة على الصحة والتعليم.

(جـ) لا شك أن أفضل المناطق تتمثل في أوروبا (الناتو) وأمريكا الشمالية حيث تبلغ النفقات على الصحة والتعليم حوالي ضعف الإنفاق العسكري.

يضاف إلى ما سبق أن هذا التحيز إلى الجوانب العسكرية أدى إلى التأثير على معدلات التنمية ومن ثم على معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي - كما يتضح من الجدول رقم - ٣٠ - وقد نجم ذلك عن زيادة الإنفاق على الجيوش في الداخل هذا فضلاً عن زيادة الإنفاق على استيراد السلاح من جانب آخر.

بحوث ودراسات

ويوضح الجدول رقم (٤) قيمة ما أنفقته ٢٥ دولة من الدول الرئيسية المستوردة للسلاح فيما بين ٧٧ - ١٩٨٠ على وارداتها من السلاح وحده

جدول رقم (٤) قيمة استيراد السلاح فيما بين ٧٧ - ١٩٨٠ بالنسبة لأهم الدول المستوردة للسلاح^(٢٧)

الدولة	القيمة بملايين الدولارات	٪ في العالم الثالث	الدولة	القيمة بملايين الدولارات	٪ في العالم الثالث
١ - إيران	٣٤٤٦	٨,٧٪	١٣ - اليمن الجنوبية	٩٦٤	٢,٤
٢ - السعودية	٣١٣٣	٨	١٤ - الجزائر	٨٨٢	٢,٢
٣ - الأردن	٢٥٥٨	٦,٥	١٥ - تايوان	٧٣٧	١,٩
٤ - سوريا	٢٣١١	٥,٩	١٦ - الكويت	٦٦٤	١,٧
٥ - العراق	٢١٧٢	٥,٥	١٧ - الأرجنتين	٦٤٢	١,٦
٦ - ليبيا	٢١٠٧	٥,٤	١٨ - البرازيل	٦٤١	١,٦
٧ - كوريا الجنوبية	١٩٨٧	٥	١٩ - مصر	٥٩٤	١,٥
٨ - الهند	١٩٣١	٤,٩	٢٠ - اندونيسيا	٥٢٢	١,٣
٩ - فيتنام	١٢٢٠	٣,١	٢١ - باكستان	٥١٢	١,٣
١٠ - المغرب	١١٢١	٢,٩	٢٢ - شيلي	٤٨٢	١,٢
١١ - أثيوبيا	١٠٨٦	٢,٧	٢٣ - تايلاند	٤١٢	١
١٢ - بيرو	٩٩٥	٢,٥	آخرون*	٥٦٥٧	١٤,٣

* حذفنا من الجدول إسرائيل وجنوب إفريقيا اللتين وردتا في الجدول الأصلي نظراً لأنهما ينتميان إلى العالم الثالث، كانت نسبتهما معاً كما في الجدول الأصلي ٦,٩٪.

في ضوء ما سبق، فإنه يتعذر على الدول - خصوصاً دول العالم الثالث - الوفاء بالتزاماتها نحو تحسين مستوى وظروف حياة مواطنيها طبقاً لما ورد في ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن هذا الالتزام يتطلب زيادة المخصصات المالية في هذه المجالات غير العسكرية، وهو ما لم يتم حتى الآن.

٢ - الحكومات العسكرية وإهدار حقوق الإنسان (الإخلال بالتوازن) :

ورد بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنه «إقراراً منها (الدول الأطراف في هذا العهد) بأن مثال الكائنات الإنسانية الحرة المتمتع بالحريّة المدنية والسياسية والمتحررة من الخوف والحاجة إنما يتحقق فقط إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»^(٢٨).

كما نصت المادة التاسعة من العهد المشار إليه. أن لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية، ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي، كما لا يجوز حرمان أحد من حريته على أساس من القانون وطبقاً للإجراءات المقررة فيه»^(٢٩). كما جاء في المادة ١٨ أن «لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة».

بحوث ودراسات

وأضافت المادة ١٩ بأن « لكل فرد الحق في حرية التعبير »^(٢٠). ونصت المواد التالية على حق التجمع السلمي (المادة ٢١)، وحرية المشاركة في تشكيل النقابات (المادة ٢٢) والحق في الفرص المتساوية (المادة ٢٥). ومع ذلك، فإن المغالاة في النفقات العسكرية، والاستثمار المبالغ فيه في المؤسسة العسكرية أدى إلى زيادة الدور السياسي للجيش بطريق التدخل في السياسة والانحراف عن المهنة الأساسية للجيش وهي الدفاع عن الأمة وعن سلامة الأراضي، ولقد أطلق البعض على ظاهرة تدخل العسكريين في السياسة خاصة في الدول النامية ظاهرة البريتورية Praetorianism وقيام المجتمع البريتوري Praetorian Society^(٢١).

ولن نخوض في شرح هذه الظاهرة، ولكن ما يهمنا منها هو تأثيرها السلبي غير المرغوب فيه على حقوق الإنسان في جوانبها السياسية والتي استخدمنا مفهوم التوازن للتعبير عنها، ويأتي خرق حقوق الإنسان السياسية عبر تحكم العسكريين في نظم الحكم خصوصاً في السلطة التنفيذية، وما يترتب على ذلك من تعدد وتكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية.

فالتداول رقم (٥) يوضح عدد الانقلابات التي وقعت في بلاد العالم الثالث فيما بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٧٢^(٢٢)

الإقليم	انقلابات ناجحة	انقلابات فاشلة	إجمالي
أمريكا اللاتينية (٤٥ - ١٩٧٢)	٥٣	٢٨	٨١
آسيا (٤٧ - ١٩٧٢)	٢١	٢١	٤٢
الشرق الأوسط (٤٩ - ١٩٧٢)	٤١	٤٢	٨٣
إفريقيا (٦٠ - ١٩٧٢)	٣٢	٤٦	٧٨
إجمالي	١٤٧	١٣٧	٢٨٤

ويستنتج من الجدول السابق أن انقلاباً أو محاولة انقلاب تقع كل أربعة أشهر في أمريكا اللاتينية، وكل سبعة أشهر في آسيا، وكل ثلاثة أشهر في الشرق الأوسط، وكل ٥٥ يوماً في إفريقيا خلال السنوات المشار إليها أمام كل إقليم^(٢٣).

ويسمى العسكريون فور نجاحهم في الانقلاب إلى السيطرة على السلطة التنفيذية، حيث أن هذه السلطة تلعب الدور الرئيسي في التحكم والسيطرة في المجتمع، وفي فرض إرادة الدولة على المواطنين، ويوضح الجدول رقم (٦) تحكم العسكريين في السلطة التنفيذية في ٤٠ دولة من دول العالم الثالث.

جدول رقم ٦ تحكم العسكريين في السلطة التنفيذية في ٤٠ دولة حتى يناير ١٩٨٠^(٣٤)

أنواع الحكومات العسكرية	أمريكا اللاتينية ٩	الشرق الأوسط ٦	إفريقيا ١٨	آسيا ٧
١ - حكومات عسكرية لم يتم التصديق عليها وذلك بإجراء التعديلات الدستورية المناسبة	الأرجنتين السلفادور هندوراس نيكاراجوا	الجزائر- مصر العراق- ليبيا سوريا- اليمن الشمالي	ينين - بوروندي الكنغو- غينيا الاستوائية- أنيويبا موريتانيا- النيجر	أفغانستان باكستان
٢ - حكومات عسكرية أجرت التعديلات الدستورية المناسبة لإضفاء الشرعية عليها	البرازيل- شيلي باراجواي- بيرو أورجواي	الجزائر- مصر العراق- ليبيا سوريا- اليمن الشمالي	أنجولا- مالي- توجو مدغشقر- رواندا- زائير- غينيا بيساو- السودان- الصومال- موزمبيق بوركينا فاسو	بنجلاديش بورما إندونيسيا كوريا الجنوبية تايلاند

ويرتبط التوازن، ومن ثم احترام حقوق الإنسان، بمدى احترام القواعد الدستورية أو ما يمكن أن نطلق عليه قواعد وأصول الشرعية السياسية، ومدى الاستقرار التشريعي والدستوري ومدى الالتزام بقواعد الدستور في العمل السياسي، ومن هنا يمكن أن نفسر لماذا تزداد حماية واحترام حقوق الإنسان في الدول المتقدمة عن غيرها كالولايات المتحدة وغيرها من دول أوروبا الغربية، فهي دول يسودها استقرار دستوري لفترة طويلة، ولذلك تنسم كذلك بارتفاع مستوى التوازن، ومن ثم الأمن.

ويرتبط على إهدار حقوق الإنسان بشقيها الاجتماعي / الاقتصادي، والسياسي نتيجة سيطرة العسكريين أو تأثيرهم أكثر من غيرهم على نظم الحكم، زيادة مخاطر عدم الأمن إما نتيجة التشرذم الداخلي وانقسام المجتمع طبقياً أو فئوياً أو مهنياً أو عرقياً أو دينياً أو أيديولوجياً أو على أكثر من واحدة من تلك الأبعاد، أو نتيجة زيادة فرص الاختراق الخارجي إما نتيجة لمظاهر ضعف المجتمع، أو لمناصرة بعض الأقليات التي تسعى إلى المساندة والدعم الخارجي لكي تفوت على النظام السياسي إمكانيات ممارسة المزيد من الاضطهاد والقمع، ومما يضاعف من احتمالات إقدام النظام السياسي على مزيد من خرق حقوق الإنسان تلك العملية المرتبطة برسم سياسات الأمن القومي وهي عملية إدراك أو رؤية مصادر التهديد Threat Perception .

٥ - رؤية التهديد وتهديد حقوق الإنسان :

وإذا كانت عملية رؤية التهديد تعد خلوة رئيسية في سبيل رسم سياسة أمنية رشيدة وفاعلة، فإن الأمر لا يسلم أحياناً - بل وأحياناً كثيرة - من سوء الإدراك Misperception خصوصاً في الدول النامية، حيث يتم الخلط بين مصادر التهديد الحقيقية للأمن، ومصادر التهديد الثانوية أو المصادر غير الحقيقية للتهديد، وقد ينتهي الأمر بالدولة - نتيجة سوء الإدراك - إلى ترك مصادر التهديد الرئيسية أو الحقيقية، وتوجيه طاقاتها وقدراتها نحو مواجهة التهديدات الثانوية أو التهديدات المتصورة والتي قد لا تعرض المجتمع للخطر.

ولقد جرى العمل في مجال تحديد مصادر تهديد الأمن القومي وفقاً للنظرية التقليدية على قصر ذلك على التهديدات الخارجية، وهي التهديدات التي تأتي من الدول المجاورة أو غيرها من الدول ذات الأطماع التوسعية،

بحوث ودراسات

ويعود السبب في ذلك، إلى أن الدول الأوروبية خصوصاً منذ نشأة الدول القومية، ونمو مصالحها القومية في أعقاب الثورة الصناعية، كانت تتنافس فيما بينها على مناطق النفوذ، بل وعلى المناطق الثرية بالمواد الخام والمواد الأولية حتى ان وجدت هذه المناطق داخل الدول الأوروبية ذاتها، وإلّا فما هو تفسير الحروب الألمانية/الفرنسية مثلاً؟.

وأقدمت الدول النامية على تبني هذه الرؤية، واتجهت من ثم إلى التركيز على بناء القدرات العسكرية الداخلية باعتبارها الوسيلة الناجعة لمواجهة مصادر التهديد الخارجية، بيد أن هذه الدول أدركت بعد فترة أن مصادر تهديد الأمن تتسع أحياناً، بل وفي معظم الحالات من الداخل، وهكذا بدأ الحديث عن المصادر الداخلية لتهديد الأمن القومي.

ومع ذلك، تباينت النظرة إلى المصادر الداخلية للتهديد، فقد اعتقدت معظم الدول أنه ينبغي استخدام القوة بما في ذلك أساليب القمع والإكراه من أجل تحقيق النظام والضبط الاجتماعي، والوصول إلى استقرار سياسي معلى، وإن كان شكلياً، ونظرت هذه الدول إلى محاولات الأفراد المستميتة لإنشاء تنظيمات سياسية أو مهنية أو نقابية نظرة ريبة وشك، ومن ثم حاولت بشتى الطرق والأساليب منعها خشية تحولها إلى جماعات ضغط أو جماعات مصالح جادة داخل النظام السياسي.

ولم تجتهد هذه الدول في محاولاتها لإنشاء المؤسسات السياسية، كما أنها لم تبذل جهوداً صادقة للوصول إلى أسباب العنف الداخلي ومحاولة علاجها. فمن المعروف أن معظم دول العالم الثالث أقدمت منذ الاستقلال على تبني خطط وبرامج للتنمية السياسية والتحديث، ولم تعلن عن هدفها الخفي من وراء ذلك، فالهدف المعلن يتمثل في زيادة التبعئة الاجتماعية والسياسية، وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة العامة ومنها الحياة السياسية، أما الهدف الخفي فيمكن في استيعاب الشعب كله^(٣٥) وضمان وقوفه وراء الزعامة الملهمة أو الزعامة الروحية الجاذبة^(٣٦).

وحقيقة الأمر، أن التحديث في الدول النامية يثير مشاكل عديدة، بدلاً من تشتيت السلطة يؤدي إلى زيادة تركيزها، وبدلاً من الحد من التبعئة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، تتصاعد التبعئة الاجتماعية، وتضيق دائرة المشاركة السياسية، كما ارتبطت التبعئة في صورتها الموسعة بالعنف، فكلما زادت درجة التبعئة والحراك الاجتماعي ودرجة الوعي لدى السكان، كلما زادت حدة العنف ضد السلطة السياسية خاصة إذا لم تستجب لكل ذلك بفتح قنوات مجدية للتعبير السياسي (وهو ما يتفق مع نص المادة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير»)^(٣٧).

يضاف إلى ذلك، أن زيادة نسبة المتعلمين، وارتفاع معدل الحضرة، ونمو الفئات والشرائح الوسطى والطبقة المتوسطة، وإمكانيات الحراك الاجتماعي إلى أعلى، كل ذلك من شأنه أن يزيد من الضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي، فالتعليم والحضرة وزيادة الاتصال قد تخلق مظاهر عديدة من الاحباط التي تعود إلى الاغتراب ومن ثم إلى العنف.

وبدلاً من أن تحاول الدول النامية علاج كل ذلك بطريق الاستجابة لمطالب الأفراد السياسية والسيكلوجية لجأت إما إلى كبتها، أو استخدام القوة لمنع تحولها إلى سلوك ظاهر، أو إلى التحول إلى التنمية الاقتصادية دون الاهتمام بالتنمية السياسية. وهكذا كان لا بد وأن تدخل هذه الدول في حلقة دائمة من العنف والعنف المضاد. وصار ههنا الرئيسي كيف يمكن حصار هذا الخطر الداخلي.

وفي محاولة تضييق الخناق على مظاهر العنف الداخلي والعصيان لجأت هذه الدول إلى الاعتماد على البلدان الأجنبية - حتى وإن شكلت خطراً محتملاً على الأمن القومي - من أجل الحصول على الأسلحة التي تستخدم في القمع الداخلي وضغط السلم والأمن والنظام والحفاظ على الوضع القائم، ويمكن أن نذكر مثلاً واحداً للتدليل على ما نقصده بأسلحة الضبط والنظام الداخلي، ففي الفترة ما بين ١٩٧٦ - ١٩٧٩ صدرت الولايات المتحدة

الأمريكية إلى مصر حوالي ١٥،٩٤٦ قنبلة مسيلة للدروع، ٢٤١٩ مسدساً ورشاشاً، ٣٢٨،٠٠٠ قطعة ذخيرة^(٣٨).
وأمام المصادر الداخلية للتهديد، وجد اتجاهان :

الأول: وهو الاتجاه الرسمي أن هذه المصادر خطيرة وتنبغي مواجهتها بزيادة دور مؤسسات الضبط السياسي والاجتماعي، واختراق كافة التجمعات والمؤسسات السياسية المسموح بها، وفرض قانون الطوارئ إذا اقتضى الأمر ذلك، ولم يتعد هدف هذا الاتجاه محاولة خلق سكنية عامة دون شيوع الطمأنينة والأمان كشروط ضرورية وأولية.

الثاني: وهو الاتجاه المتروكي والعقلاني - ولكنه اتجاه أكاديمي فقط - أن تحقيق الأمن القومي لا يتم بمجرد رصد الأعداء الخارجيين، وإنما ينبغي تهيئة الظروف السياسية والإنسانية الداخلية لخلق السياسة المتناسكة Community ، وهي الجماعة التي يتحقق فيها الإجماع السياسي Political Consensus حول الأهداف القومية العليا. ولا يمكن الوصول إلى هذه الجماعة التي تساعد النظام السياسي وتدين له بالولاء إلا بتوسيع نظام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء حق العمل والتنقل أو حق التملك، أو حق حرية التفكير والضمير والدين، أو حق الاشتراك في الجمعيات وللجماعات السلمية، أو الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته أو الحق في التعليم أو الاشتراك في حياة المجتمع الثقافي^(٣٨).

وإذا كان السبيل إلى تحقيق الأمن واضحاً بهذه الصورة، فإن إحجام الدول عن ولوجه ربما يعود إلى سوء إدراك مصادر التهديد، بافتراض حسن النية لدى الحكومات، أو ربما يعود إلى التقليل من شأن المواطن وحقوقه، بافتراض سوء النية لدى الحكومات، وطالما أن كلا من حسن النية وسوء النية لن يؤثرنا على درجة التعرض للخطر، ودرجة خرق حقوق الإنسان، إذن ينبغي أن نعترف بخطأ السياسات الحكومية التي وإن سعت إلى تحقيق الأمن القومي، إلا أنها تهدر جوهره، وهو ذلك الجزء المتعلق بخلق إجماع اختياري حر في الداخل حول مصادر تهديد الأمن، ومن ثم الاتفاق على كيفية درئها أو مجابتهها.

٦ - أمن البلاد، وأمان العباد: المفهوم الشامل للأمن القومي :

عنى ميثاق الأمم المتحدة - وقبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - بكل من الأمن وحقوق الإنسان معاً، فقد ورد في ديباجة الميثاق «نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آتينا على أنفسنا؛ أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جبل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية... وأن ندفع بالترقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح... وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدوليين»^(٣٩).

كما نص الميثاق على مقاصد عديدة للأمم المتحدة من بينها حق تقرير المصير، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً^(٣٩). وحدد الميثاق كذلك عدة مبادئ تسيّر على هديها الأمم المتحدة والدول الأعضاء من بينها الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة على وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول^(٣٩).

ولم تغب هذه الالتزامات، وما يرتبط بها من أهداف تتعلق بالأمن والأمان عن المواثيق العربية، فقد ورد في صدر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ان حكومات الدول العربية قد وافقت على هذه المعاهدة «رغبة منها في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظة على ترانها المشترك، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن

بحوث ودراسات

والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافها وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها^(٣٢).

ولا ريب أن الهدف من هذه الالتزامات وغيرها يكمن في الحرص على تحقيق الأمن القومي للدولة، والأمن الدولي، هذا فضلاً عن رفع مستوى الأمان لدى المواطن.

ولم يغفل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحقوق الإنسانية التي تعد شروطاً رئيسية لتحقيق كل من الأمن للدول والأمان للأمن، فقد أكدت المادة الأولى على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي التصرف بحرية من ثروتها ومواردها الطبيعية^(٣٣) كما نصت المواد التالية على مختلف الحقوق السياسية كالمساواة، والحرية، وحق الانتقال، والفرص المتكافئة.

ولهذه النصوص أهمية خاصة حيث تناولت الجوانب الاجتماعية - بالمفهوم العام - للأمن والاستقرار، ولم تذكر من قريب أو بعيد الجوانب العسكرية للأمن القومي، وعلى الرغم من ذلك، فقد ورد بوثيقة حقوق الإنسان تحفظات يعنينا منها اثنتان:

الأول: ما ورد في المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بخصوص فرض القيود القانونية على ممارسة بعض الحقوق - المخولة للمواطنين - بواسطة أعضاء القوات المسلحة أو الشرط أو الإدارة الحكومية، ومن هذه الحقوق حق تشكيل النقابات أو الاتحادات الوطنية أو الحق في الإضراب.

الثاني: ما جاء بالمادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إذ «يجوز للدول الأطراف في العهد الحالي، في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يعلن عن وجودها بصفة رسمية، أن تتخذ من الإجراءات مما يحلها من التزاماتها طبقاً للعهد الحالي إلى المدى الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع، على أن لا تتنافى هذه الإجراءات مع التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي ودون أن تتضمن تمييزاً على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعي فقط^(٣٤).

ونحن في حل من تكرار ما سبق وذكرناه من أن الأمن القومي صار مفهوماً شاملاً لا تقوم له قائمة بدون الأبعاد الاجتماعية العامة والسياسية والاقتصادية هذا فضلاً عن بناء القوات العسكرية المحترفة والتي تختص بالدفاع عن البلاد. فالتكامل بين هذه الجوانب مجتمعة يضيف إلى قدرة المجتمع لمواجهة مظاهر تهديد الأمن داخلياً وخارجياً كافة.

٧ - خلاصة: تكامل الأمن مع حقوق الإنسان:

انضح من العرض السابق أن المغالاة في الإنفاق العسكري على حساب كل من الخدمات التي تؤديها الدولة كالتعليم والصحة، والنقابات الاجتماعية بصورة عامة أدت إلى زيادة الدور السياسي للمؤسسات العسكرية مما جعلها تنحرف عن وظيفتها الرئيسية في الدفاع عن الوطن وضمان سلامة أراضيه: وترتب على زيادة هذا الدور تعرض المرء وحقوقه السياسية والاجتماعية للهدر والخرق سواء بصورة مباشرة أي ممارسة إجراءات عنف مادي، أو بصورة غير مباشرة عن طريق وقف تمتعه ببعض الحقوق (الحرمان منها).

وربما تتضح المسألة بصورة أكبر إذا قورن مستوى الأمن في الدول المتقدمة الصناعية بالأمن في الدول النامية بخاصة التي تسيطر عليها نظم عسكرية، إذ يعود ارتفاع مستوى الأمن في الأولى إلى أسباب عديدة من بينها احترام حقوق الإنسان وتقديره والسعي إليه وإلى مسانده وولائه، بينما يعود تدهور وتدني مستوى الأمن القومي في الثانية إلى أسباب عديدة من بينها عدم احترام الإنسان وحقوقه، والتغاضي عنه وعن مسانده، والاستناد إلى المظاهر الشكلية للولاء.

ويجب ألا ينظر إلى حقوق الإنسان نظرة مجردة بعيدة عن الاطار البيئي الذي تتواجد فيه، ذلك لأن شيوع

احترام هذه الحقوق يعد مؤشراً لمدى شرعية النظام السياسي، ومدى قبول الأفراد له، بينما نجد أن النظام السياسي الذي تعوزه الشرعية لا يعنى كثيراً بمسألة حقوق الإنسان. إن حقوق الإنسان بشقيها السياسي والاجتماعي الشامل (بما في ذلك الاقتصادي والثقافي) هي جزء لا يتجزأ من مقومات ومغريات أية نظرية، أو ان شئت أية رؤية للأمن القومي للدولة، أو لأمن الشعوب.

ولقد صدق الله العظيم حين وضع قانوناً إلهياً للأمن ورد في سورة قريش «لإيلف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف». فالأمن يقوم على الرفاهة (الإشباع) من جانب، والتحرر من الخوف (التوازن) من جانب آخر، ولكنه لا يقوم على واحدة منهما فقط، وإنما ينبغي أن يتكاملا معاً دون انفصال.

ولا تقتصر عملية احترام حقوق الإنسان على الدولة وحدها، وإنما ينبغي أن تمتد إلى سلوك الدولة في علاقتها بالآخرين، خصوصاً أثناء القتال والحرب، ولقد وضع الإسلام، قواعد عامة لاحترام حقوق الإنسان حتى في الأقاليم التي قاومت الفتح الإسلامي، فها هو أبو بكر الصديق يقدم النصح في صورة أوامر لأسامة بن زيد بن حارثة وهو في طريقه لقتال الروم «لا تخونوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله». كما أعطى الخليفة عمر بن الخطاب الأمان لسكان القدس بعد أن فتحتها جيش المسلمين «هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم، أنه لا نُسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن».

ولقد تم تفسير هذه الأسس في اتفاقيات دولية معترف بها كاتفاقيات جنيف التي تنظم العلاقات بين الدول المتحاربة وحقوق وواجبات كافة الأطراف بما في ذلك واجبات جيوش الاحتلال والتزاماتها. وإذا كان الأمن لا ينفصل عن حقوق الإنسان كما عرفنا آنفاً، فإن الأمن القومي يقتضي البقطة والحطة والإعداد العسكري، وهذه عمليات لا ينبغي أن تتعارض بدورها مع حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية المشار إليها في هذه الدراسة، والدليل على ذلك، أن أكثر الدول احتراماً لحقوق الإنسان في عصرنا، وهي الدول الغربية، وهي أكثر الدول أمناً.

ويجب أن نوضح أن الدول الغربية قد تساهم في مساندة سياسات خرق حقوق الإنسان من جانب دول أو أقاليم أخرى (الدول النامية مثلاً) بطريق تصدير وسائل القمع وأدوات العنف، ولكنها لا تقوم بنفسها بعمليات خرق لحقوق الإنسان في مجتمعاتها أولاً، أو في الخارج.

صفوة القول، أن الترابط في النظام الدولي الراهن وفي العصر الذي نعيشه بين ما هو داخلي، وما هو دولي، وبين ما هو عسكري وما هو مدني، وما هو مادي وما هو روحي ومعنوي يدفعنا إلى القول - وبناء على الخبرة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم - بأنه لا يسكن الفصل في أية نظرية للأمن القومي، ومن ثم في رسم أية سياسة للأمن القومي بين متطلبات أمن الدولة ومقتضيات أمن وأمان المواطن. وبدون هذا الترابط لا يمكن الوصول إلى المستوى المبتغى من الأمن القومي.

- (١) أنظر كمثل لذلك في وصف الأمن القومي في الدول الاشتراكية :
Danial Yergin, Shattered Peace: The Origins of the Cold War and the National Security State, Boston, Houghton Mifflin, 1978.
- (٢) Harold Lasswell, National Security and Individual Freedom, New York, McGraw-Hill, 1950, PP. 10-21.
- (٣) National Security in the Third World, Boulder Co., Westview Press, 1955, PP. 17-37.
وكذلك الدكتور عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، المستقبل العربي، العدد ٥٤، أغسطس ١٩٨٣، صص ٤ - ٢١.
- (٤) الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري، إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة، ١٩٨٤.
- (٥) من هذه الدراسات : National Security in the Third World, Op. Cit.
وكذلك Arab National Security in the 1980's: Threats and Strategies, International Interactions, Vol. 12, No. 3, 1986, PP. 245-265.
- (٦) الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.
- (٧) H. Lasswell, Op. Cit., PP. 10-21.
- (٨) Rudolph Rummel, Understanding Conflict and War, Vol. 2. The Conflict Helix, New York, John Wiley and Sons, 1976, P. 253
- (٩) H. Lasswell, Op. Cit.
- (١٠) Niccola. Machiavelli, The Prince (Trans. by Thomas Bergin), New York, Spplenton - Century - Crofts, 1947.
- (١١) H. Lasswell, Op. Cit., P. 47.
- (١٢) نقلاً عن Tom. Bottomere, Political Sociology, New York, Harper and Row, 1969, P. 60.
- (١٣) Harold Lasswell, The Garrison State Hypothesis Today, in F. Trager and Ph. Kronenberg (eds) National Security and American Society, Theories, Process and Policy, Lawrence: Kans., University Press of Kansas, 1973, PP. 431-448.
- (١٤) Abdul Monem Al-Mashat, National in the Third World, Op. Cit., P. 50
- (١٥) أنظر مقياس التعاون والصراع الداخلي والخارجي كما وضعه البروفسور ادوارد عازار.
Edevard Agar, The Codebook of the Conflict and Peace Date Bank (COPDAB), Chapel Hill, NC.S Department of Political Science, University North Carolina, 1980.
- وانظر عرضنا له باللغة العربية في مقالنا بمجلة المستقبل العربي : عبد المنعم المشاط، مصر وأبعاد التحدي للإندماج العربي : إشكالية الحل، المستقبل العربي، أغسطس / أكتوبر ١٩٨٢.
- (١٦) Abdul Menem Al-Mashat, National Security in the Third World Op. Cit., P. 51.
لقد استخدمنا مصطلح Well. Being للتعبير عن كافة سياسات الدولة التي تستهدف تحقيق رغد العيش أو ما يمكن

تسميته الرفاهة، ولم نستخدم المصطلح الغربي Welfare لأنه يرتبط أولاً بمفهوم دولة الرفاهة والذي شاع في أعقاب الحرب العالمية الثانية خصوصاً في الدول الرأسمالية الغربية، ولأنه يقتصر ثانياً على بعض ما تقدمه الدولة من خدمات تعليمية وصحية أحياناً، وخدمات إعاشة بالنسبة لغير القادرين أو تعويضات عن البطالة، والمفهوم بهذا المعنى أضيق بكثير من مفهوم الرفاهة الذي نستخدمه هنا كمتغير رئيسي للأمن القومي، لأن المفهوم الأخير يتخطى مجرد خدمات الدولة ليمتد إلى توفير الشروط والظروف الملائمة لتحقيق السعادة والطمأنينة، أو لتحسين ظروف الحياة Quality of Life أو الوصول إلى ما أسماه أرسطو أفضل ظروف للحياة Best Quality of Life.

أنظر Aristofle, The Politics of Aristotle (Trans. by Ernest Baker), New York and London, Oxford University Press, 1961.

Johan Galtuny, A Structural Theory of Imperialism, Journal. of Peace Research, Vol. (١٧) 1971, PP. 81-117

Robert Dahl, Political Opposition in Western Democracies, New Haven, Conn., Yale University Press, 1966, P. 367. (١٨)

Jean Jacques Rousseau, The Social Contract and Discourse on. the Origin of Inequality, (١٩) New York, Pocket - Books - Gulf and Western Corporation, 1967, PP. 175-176.

ويوضح روسو رأيه بقوله إن المساواة الطبيعية تسببها الطبيعة وحدها، وتنجم عن الاختلافات في العمر والصحة والقوة الجسدية، وخصائص العقل والروح. أما عدم المساواة السياسية فيردها روسو إلى اتفاق الإنسان وإرادته كالاقتضات التي يتمتع بها البعض ويحرمون غيرهم منها، مثل أن يكون الفرد أكثر غنى، أو أكثر نبلاً أو أكثر رغبة في فرض الطاعة على غيره، ودعا روسو - كما دعا غيره مثل ماركس، وميل - وعلى عكس ما دعا إليه ماركس - إلى ضرورة احترام حقوق كل من الفرد والجماعة في إطار بيئة اجتماعية تعاونية.

Karl Marx and Frederick Engels, The German Ideology, New York, International Publishers, 1978, PP. 117-118. (٢٠)

Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, New Haven and London, Yale University Press, 1977, P. 81. (٢١)

(٢٢) الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٧.

(٢٤) المرجع السابق، ص ١٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص ١٨.

Abdul Monem Al-Mashat, National Security in the Third World, Op. Cit., PP. 4-5. (٢٦)

Andrew Pierre, The Global Politics of Arms Sales, Princeton: New Jersey, Princeton University Press, 1982. (٢٧)

(٢٨) الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٣٣.

S. Heintington, Op. Cit, PP. 78-92, PP. 192-263 (٣١) أنظر فقط على سبيل المثال:

Amos Perlmutter, Political Roles and Military Rulers, Great Britain, Frank Cass and Company Ltd., 1981.

Amos Perlmutter, The Praetorian State and the Praetorian Army, in Norman Provizier (ed.), Analyzing

the Third World Cambridge: Mass., Schenkman Publishing Company, 1978, PP. 300-22

Robert Clark, Op. Cit., P. 107. (٣٢)

Ibid., P. 107. (٣٣)

وانظر كذلك كتابنا «التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا (تحت الطبع).

Robert Clark, Op. Cit, P. 109. (٣٤)

(٣٥) د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧،

ص ٣١.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٦١.

(٣٧) الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣٨) Michael Klare and Cynthlin Arnosn Supplyiny كتاب

Repression: U.S. Support for Authoritarian Regimes Abroad, Washington: D.C., The Intitute for

Foreign Poliay, 1981, PP. 5-8-73.

(٣٩) أنظر المواد ١٣، ١٧، ٢٠، ٢٣، ٣٦، ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوثيقة الدولية لحقوق

الإنسان، مرجع سابق، ص ص ٨ - ١١.

(٤٠) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، مكتب الإعلام العام، ١٩٨١،

ص ص ٥ - ٦.

(٤١) المرجع السابق، المادة الأولى، ص ص ٧ - ٨.

(٤٢) المرجع السابق، المادة الثانية، ص ص ٨ - ٩.

(٤٣) معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية،

١٩٦٤، ص ٣.

(٤٤) الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٤٥) المرجع السابق، ١٦، ص ٢٧.